الجامعة وصورتها في المجتمع
ما مدى مساهمة الجامعة في ميلاد الوعي الاجتماعي؟
(ما وظيفة الجامعة في تنمية الوعي الاجتماعي؟)

***

د. ڤواسـمي مـراد /جامعة مستغانم

مقدمة[•]:

"لقد انفصلت الفلسفة عن العلم حين طرحت هذا السؤال: ما معرفة العالم والحياة التي تجعل من وجود الإنسان أسعد وجود؟ ولننظر إلى ما حدث داخل المدار السقراطية: لقد أدّى تبني مفهوم السعادة إلى خنق البحث العلمي ولايزال الأمر كذلك إلى يومنا هذا"[1].

ينهض مضمون المقولة الفلسفية السالفة التي يعرضها نيتشه ضد التوجّهات العشوائية الميتافيزيقية التي كانت سببا في تراجع قيمة النظر إلى العلم والبحث العلمي بعيدا عن الحياة بمختلف توجّهاتها، وما الفلسفة إلا واحدة من مجالات الحياة، غير أنها أصبحت بعيدة عنها حينما راحت تفكّر في كلّ ما يبعد عنها، عن المجتمع وعن الحياة، والحالة هذه، فإنه لابدّ أن نحذر من وقوع الجامعة فيما وقعت فيه الفلسفة التي لازالت تعاني من عواقب هفوة ارتكبها السابقون إذ إن فاتورتها لازالت

• - **Abstract:** The university is the integrated space that، despite its diversified disciplines، aims at one objective، which is tightly linked to the social life، and the measurement of its consciousness. Both of the university and society، invest in one another in relation to the duty and the aim: even from the side of language، both of them aim at the process of combining، which is a common point between the verbal image of both of them: University and Society. For this reason، the analogy between the triad " education، scientific research and the social consciousness aims at combining these notions under one heading that communicates the same message، a humane message that hinges on the fact that education is a will to acquire knowledge and curricula instructed in a conscious way، a liberal way grounded on the views of the freedom in creating progarammes by the university stuff ; this means a freedom of pedagogical planning that meets the needs of a the soul of the society that interacts with the soul of the current world. This would permit the formation of free and constructive society (that starts، at least from the category of students); while the scientific research is epitomized in the privacy that the university gets from it، in relation to epistemological function. In other words، it is the one which evaluates the educational duty of the university as it launches a project of a society and perspectives in social consciousness which goes back to the university backgrounds، and therefore the social trait. Hence، on behalf of this triad، this paper aims at providing a vision about the complementary functions that should be created in relation to the university and society that are grounded on the previously mentioned triad. In other words، the study explores the link between two different institutions that aim at achieving a completion between knowledge- based grounds and the social ones، from a common engine that relates to combining consciousness of both the university and the society.

[1]Nietzsche (F)، Humain trop humain، traduction de A-M Desrousseaux et H.Albert، Revue par AngèleKremer-Marietti، introduction et notes par Angèle Kremer-Marietti، Librairie générale française، Paris، 1995، §7، P38.

تُسدَّد لحد اليوم بأغلى الأثمان. فلنحذر من أن يزدري المجتمع جامعاته ويناهض كلّ الجامعيين كما هو حال الازدراء السائد تجاه الفلسفة !!

يبدو أن السؤال الذي لابدّ من طرحه قبل الولوج إلى صلب الموضوع في حدّ ذاته هو ما يتأسس عليه الموضوع نفسه، إنّه سؤال ما الجامعة ؟(Qu'est ce que l'université ?)* "إنها هيئة مستقلة تستطيع بفضل كلياتها (وهي جماعات مختلفة باختلاف الفروع الرئيسة للعلم التي يتقاسمها العلماء الجامعيون فيما بينهم): أن تقبل طلاب المدارس الدنيا التي تطمح إلى دخولها، أو تمنح معلّمين أحرارا (أي ليسوا منها) درجة معترَفًا بها اعترافا عاما، عقب أداء امتحان. ويتولى التدريس فيها أساتذة هم بمثابة مستودعات للعلم ويؤلّفون هيئة علمية هي هيئة أساتذة الجامعة"[1].

يحمل هذا التحديد للجامعة تصورا مرتبطا، فقط، بما هو أكاديمي أو بالأحرى يقدّم الجامعة بوصفها مستودعا للطلبة إذ تحتويهم لأجل توزيعهم على مختلف كلياتها التي تتوفّر عليها والتي تستقبلهم وفقا لمؤهلاتهم كما أنها تختص، أيضا، بمهمة أخرى ماثلة في تقديم الشهادات العلمية بعد إجراء امتحان رسمي يحمل اعترافا منها بأنّ الممتحن أهلٌ لهذه الشهادة أو تلك، ولكن هل تكمن وظيفة الجامعة، وفقا لهذا التصوّر، فقط في أنها تحوّلت (أي الجامعة نفسها) إلى هيئة لتقديم الشهادات وصدرا رحبا للاعتراف بالقدرات فقط ؟ ألا يمكن الحديث عن تجربة الجامعة من حيث هي فضاء لتحقيق غاية أسمى من ذلك، وموقع جدير بتبليغ مهمة إنسانية شاملة تتجسّد في التوعية الاجتماعية وممارستها قبل أن تنوّه بها ؟ وإن أمكن تحقق ذلك فكيف يمكن له أن يكون ؟

يعني هذا بأنّ الجامعة هي المؤسسة الأولى بامتياز، فهل هذا صحيح ؟ لا يرى نيتشه ذلك لأنّه لابدّ وأن تكون الجامعة موضع تحكيم من طرف جهة أخرى هي مؤسسة المجتمع، مؤسسة أخرى قد تكون خارج الجامعة ولكنها لا تنفصل عنها أبدا، هي وطيدة العلاقة بها نظرا لأن كلّ منهما يتخذ شكلا اجتماعيا له يؤدّي وظيفته المنوطة به، فمن المهمّ أن تكون هناك محكمة عليا خارج الجامعة[2]، وهو ما يؤدّي إلى ضرورة الاعتراف بأنّه توجد مؤسسة أخرى تضاهي الجامعة في ريادتها، من حيث إنّها تقوم على عملية "الإشراف" و"الرقابة" والمحاكمة "الثقافية" إذ يتمّ عرض منتوجها (أي الجامعة) على هذه المحكمة التي تنتقي وتقيّم وفقا لقناعاتها ووجهات نظرها من منظور الثقافة الرسمية* التي تروّج لها الدولة.

---

* - يعتبر هذا السؤال كانطيا، بالدرجة الأولى، إذ كان طرحه لأوّل مرّة بالنسبة لصاحبه في ما يتعلّق بـ"النزاع بين الكليات الجامعية" والذي يتألّف من أقسام ثلاثة إذ يجيب في أولاها عن هذا السؤال المطروح.

[1] - بدوي (عبد الرحمن)، إمانويل كانط فلسفة القانون والسياسة، (ب ط)، وكالة المطبوعات، الكويت، (ب ت).

[2] -Voir : Nietzsche (F)، Considérations inactuelles III، Schopenhauer éducateur، textes variantes établis par : G. Colli et M. Montinari، traduit de l'allemand par Henri-Alexis Baatsch، Pascal David، Cornélius Heim، Philippe Lacoue-Labarthe et Jean-Luc Nancy، folio، France، 1992.

*- لابدّ من التمييز هنا ما بين نوعي الثقافة فهناك الرسمية منها التي تفرضها الدولة على الجامعة، كما هناك الثقافة بالمعنى العام أو الثقافة الحرة من حيث إنها لا ترتبط إلاّ بالشخص الذي يعنى بها.

لابدّ إذن، وحتى نحصل على صورة الجامعة الحقيقية، بما هي مشروع مجتمع، من أن تكون هي نفسها في مقام التخلّي عن سلطتها المركزية لصالح المجتمع فلا يذهب الاعتقاد أبدا إلى أنّ سلطة الجمع، جمع العلوم والتخصصات، تخوّل لها فرض نفسها على خيارات المتنمين إليها، أي أنه لابدّ من ضرورة الاعتقاد بديمقراطية التعليم فيها واتخاذ القرار بدلا من النزعة السلطوية الأشبه باللاهوتية منها، فالأمور تقاس بمقياس الحرية والإبداع، والوعي أحد هذه الأمور، فحتى الجامعة ذات السلطة لابدّ أن تخضع لسلطة أخرى إما موازية لها أو غير ذلك، ومثال هذا ما واجهه بيار بورديو(Pierre Bourdieu) من انتقادات وجّهت له من قبل الإعلامي دانيال شنيدرمان(Daniel Chneiderman) فـ"في الجامعة (...) وإذا كان الجامعيون علماء وبحّاثة، يخضعون للنقد والتشريح، مختلف المجالات والقطاعات أو السلطات (...) فلا ينبغي لعملهم النقدي أن يبقى هو بمنأى عن النقد، لأنّ النقد هو في النهاية سلطة..."[1].

تتحقق ماهية الجامعة، عبر مسألة إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها بما هي مؤسسة علمية، الأمر الذي يتفق فيه معظم الفلاسفة والمفكرين وعلى رأسهم الألمان من مثال: شلينغ (Schelling)، فيخته (Fichte)،هومبولدت(Humboldt)،وبنهاور(Schopenhauer)هيغل(Hegel)، يتشه (Nietzsche) ، هيدغر (Heidegger)، والفرنسيين دريدا (Derrida) ولوك فيري (Ferry).

تفتح المؤسسة الجامعية فضاءاتها على مهمة توحيد المعارف وجمع شملها في إطار الاعتراف باختلافها وتعددها، أي ما يمكن تسميته وفقا للفكرة الكانطية "الكلية النسقية لما هو متعدد"[2]، وهذه الفكرة نفسها تتّفق مع جوهر الجامعة لدى شلينغ الذي يرى بأنها تستمدّ تسميتها مما يمكن لمّ شتاته في شكل حياة عضوية لكلّ أجزاء المعرفة أو الفكر النسقي الذي يسعى لأن يتجسّد فيها، فالأمر الجامع يتّفق فيه الغرب مع العَرَب الذين يفيد لسانهم اشتقاق لفظ "الجامعة" من "الجمع"، و"الأمر الجامع هو الذي يجمع الناس، وأجمع أمره أي عزم عليه ولم يدعه منتشرا وجعله جميعا بعدما كان متفرّقا"[3]، وبالتالي سواء تعلّق الأمر بالفهم الفلسفي أو اللغوي للجامعة فإنه يلتقي عند نقطة واحدة هي "الشمولية والتأسيس"[4].

بناء على هذا، فلا مفرّ من اعتبار هذه المؤسسة فضاء انتظام للمعارف والعلوم المختلفة وتطوّرها في إطار رؤية تكاملية توحّد بين مختلف المضامين الدّراسية من حيث المضمون والشكل، لتتجسّد هذه الأخيرة في صورة كيان نظامي ذو أعراف وتقاليد وقوانين علمية يمكن من خلالها تأصيل المعرفة بصورة أرقى وأبسط، نظرا لأنّ الواقع الإنساني، مثلما يذهب إليه هيدغر، ينبني

---

[1] - حرب (علي)، أصنام النظرية وأطياف الحرية، (نقد بورديووتشومسكي)، ط1، سلسلة سياسة الفكر (II)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، 2001، ص 65.

[2] -Voir : Ferry (L) et Renault (A)، Philosopher à 18 ans،، Grasset ، 1999، P200.

[3] - ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دون تاريخ، المجلّد الأوّل، حرف الجيم، ص ص 498-500.

[4] - الخطابي (عزّ الدين)، أسئلة الحداثة ورهاناتها (في المجتمع والسياسة والتربية)، ط1، منشورات الاختلاف، بيروت، 2009، ص 213.

على المعارف المبعثرة التي تحتاج إلى ما يجمعها. باختصار، إنها الجامعة: لوغوس الفكر، فاللوغوس في الأخير هو ما يجمع الأمور المبعثرة.

تسمى المؤسسة الجامعية بهذه التسمية لأنها تقوم على وظيفة جمع شمل شتات المعارف وتهدف للتأثير على أفراد متباعدين لتوحّد فيما بينهم والذين يمكن أن نطلق عليهم تسمية: مجتمع الجامعة، أو مجتمع المعرفة والمجتمع الواعي، أيضا، يتجلى بذلك أثر المعرفي على الاجتماعي من خلال اكتساب الجامعة آليات التفكير والعمل القائمة على احترام الفكر الحر حرية مصحوبة بالإبداع الفكري، وحتى تتجسّد بما هي موطن الفكر الحر.

يقوم جوهر الجامعة على التوحيد واللقاء والتلاقي العلمي الذي يجسّده جمع المتفرّق ووحدة المتعدد وفقا لما يتجه إليه هيدغر في أثره الفكري "ما الميتافيزيقا ؟" أي أنه لابدّ من أن تبقى المعارف مبعثرة فإن الجامعة تقوم على لمّ شملها وتلكم وظيفة معرفية لها، وليست مؤسساتية فقط، نظرا لأن هذه الأخيرة تكمن في مستوى منح الشهادات وتأهيل أشخاص قابلين للاندماج في الحياة الاجتماعية، ما يجعل منها هيئة متعالية من هيئات إنتاج المعرفة تمنح لنفسها سلطة تشكيل عجينة الفكر وفقا لمخططات مسبقة تخدم المجتمع، ومن بين أولى أهداف هذه المخططات يمكن الحديث عن مسألة تشكيل الوعي الاجتماعي، بما أن إجراء الجمع بين التخصصات يعني في الآن معا الجمع بين مختلف مجالات الحياة.

لقد تمّ تأسيس مفهوم "الجامعة" بالمعنى الحديث مع بدايات القرن 19م لدى تدشين جامعة 1809 التي كان يشرف عليها ويليام فون هومبولدت وذلك بعدما كان اسم "الجامعة" في القرون الوسطى وتحديدا منذ القرن 13م مرتبطا بتدريس اللاهوت على غرار "ما كان سائدا في السربون، أكسفورد وجامعة بولونيا، وحتى جامعة القرويين في المغرب"[1]، بحيث لم تكن هذه الجامعات على قناعة بمسألة الحرية في التعاطي مع المعرفة اكتسابا أو إنتاجا، الأمر الذي يسدّ نطاق وآفاق البحث العلمي المبدع في إطار تأدية مهمته الاجتماعية.

يتضمن ذلك بأنّه مالم يكن هناك اعتقادا بليبيرالية البحث العلمي والمؤسسة الجامعية فلن يكون هناك إبداع في هذا المستوى، إذ يشترط الأمر أن تكون للأستاذ الباحث حريته في تأديته مهامه، وبطبيعة الحال، أن تكون هذه الحرية واعية تماما بحاجات الحياة الاجتماعية ومتطلباتها، أي أنه لابدّ من أن تكون البرامج والمناهج الجامعية وحتى مضامين وحدات البحث والمخابر العلمية، أيضا، كلّها مستقاة من واقع اجتماعي صرف، يتطلّب حلّ إشكالاته سواء بالقياس إلى التراث العربي أو الغربي منه، ما يعني ضرورة الوعي الكلّي المتحقّق في هذا المجال والمثال في أنّه لابدّ من أن يكون هناك نوعا من الوعي التام بفرضية التفتح الكلّي على كلّ مجالات التراث الإنساني، ولا يوجد محفّز أكثر واقعية، والحالة هذه، من البحث العلمي الذي يؤدّي مهامه سواء تعلّق الأمر بالأستاذ أم الطالب الجاد، في الكشف عن المستور وتعرية كل الجذور، فـ"التعليم

[1] - الخطابي (عزّ الدين)، **أسئلة الحداثة ورهاناتها**، نفسه، ص 214.

العالي" هو حقل التجريب والتجربة، على أن يكون مجال البحث العلمي حقل "تجسيد المحاولات المؤسسة علميا بحيث يستفاد مما تمّ اكتسابه في مرحلة التكوين الجامعي، ما يعني بأنّ لحظة التكوين، في حقيقة الأمر، لحظة بناء جيل من الباحثين المتميّزين الذين تتشكّل لديهم صورة ما عن واقع المجتمع الرّاهن وكأنهم يستعدّون للدخول إلى مضمار البحث العلمي الحقيقي بعدما شربوا من معين المعرفة النظرية ومنظوراتها للواقع الاجتماعي في مرحلة التمرّن الجامعي، ومن هنا تتحوّل الجامعة إلى مصنع أو منشأة للباحث الواع بواقع مجتمعه.

ولعلّ من باب التأكيد عل قيمة وأهمية البحث العلمي خصوصا الأساسي منه ضرورة التنويه بأهمية الجامعة في تنمية القدرات الخاصة به، ذلك أنّه يبدأ أساسا بالتعلّم، وهي وظيفة التعليم: إكساب المعرفة والإصرار على تلقيها في مقاعد الدراسة، زيادة على عملية تكرار التجارب، الأمر الذي يسمح بتربية عادات الاستطلاع والمغامرة والقدرة على الإبداع والملاحظة الدقيقة ودقّة التفكير، بحيث تسمح هذه العملية للطلبة بتنشيط مواهبهم، أي أنهم يجدون فرصة معايشة البحث العلمي في مضاميره، وهذا حتّى تتمكّن الجامعة من أن تكون رائدة في مجال البحث سواء النظري منه أو العملي.

تلتقي تجربة التعليم العالي، بهذا المعنى، مع لحظة أهم القرارات المصيرية التي يتّخذها الطالب في حقّ نفسه ومجتمعه لأنه إن أساء الاختيار فلا شكّ في أنه سيكون عبئا على هذا المجتمع الذي سيتأخّر بتأخرّه، فما بالك بمجتمع مثقلٌ كاهلُهُ باختيارات غير صائبة ولا مسؤولة من طرف أصحابها، خيارات غير مصوّبة في أهدافها.

من هذا المنظور، لابدّ من تشكيل لجان ومجالس لا تقوّم حسن الاختيار وتسديده في البلاد بناء على رموز رقمية قد تتدخّل فيها معطيات خارج النطاق والرّغبة إلى إعادة الاعتبار للعوامل الذاتية من حريّة، رغبة وإرادة ومحبّة وولع وشغف في أداء هذه المهمة أو تلك وفي دراسة هذا المجال أو ذلك من منطلق التوعية الاجتماعية شريطة أن تكون برامج هذه التوعية سليمة النوعية، قائمة على أسس معرفية وموضوعية لا على أسس ذاتية وتلقائية ومستهلكة*، وعليه فإنّ المجتمع الذي يخلو من قيم الإنسان وقيم الحياة الاجتماعية التي تنبع من خيارات أفراد جامعيين صالحين واعين هو مجتمع غير مؤسس.

يصبو إليه التعليم العالي، ضمن أبرز أهدافه، إلى تحقيق التكوين الأساسي والمسمى تهيئة الطالب باعتباره أحد أطراف العملية الاجتماعية، طرف فعال في المجتمع، الأكثر قابلية للتأثير الإيجابي في الحياة العملية والعمل على توسيع نطاقات المعرفة، فالتعليم أو المهمّة البيداغوجية ليس مجرّد إجراء آلي بين الطالب والأستاذ في تلقين جملة من المقرّرات وإنّما هي عملية معقّدة ومتكاملة ذات

* - المقصود هنا وبالتحديد موقف المجتمع عموما من العلوم الاجتماعية وعدم وعيه بقدرتها على تغيير أداء عجلة التقدّم، لأنّ المجتمع الذي يخلو من الإيمان بالفن والجمال والمحبة والقيم عموما، أي المجتمع الصناعي المحض، هذا إن كنّا قد وصلنا إلى مستواه أصلا، هو مجتمع قائم على الخواء بلا دعامات إنسانية قيمية.

أطراف مختلفة أساسها التفاعل ما بين: الأستاذ، الطالب والمعرفة بتراكماتها والتخلّص من الأحكام المسبقة لأجل تكوين عادات واتّجاهات وممارسات جديدة فكريا وعمليا من خلال تنميتها عقليا، نفسيا، خلقيا واجتماعيا، الأمر يؤدّي إلى أنّ الجامعة تقوم بمهام هي التالية:

- تكوين الطالب لأجل تحصيل المعرفة العالية في صورة المعرفة الأساسية أو التكوين المتواصل.
- إنتاج المعرفة انطلاقا من أنّ الجامعة مؤسسة معرفية بالدرجة الأولى، وعلى هذا فإنّ الأستاذ الجامعي لا تنحصر مهمته فقط في التدريس وإنما تمتد إلى مستوى البحث العلمي الذي يعتبر بمثابة رأس القاطرة الموجّهة نحو تقدّم المعارف.
- إكساب الطلبة مؤهّلات غرضها الاندماج في الحياة العملية وإيجاد مكانة لهم فيها وفقا لمتطلّباتها وهو ما يفترَض أن يكون نتيجة للتنسيق فيما بين التكوين النظري والجانب العملي الذي يسعى إلى تشكيل أفراد: أطرا ونخبا تتحمّل مسؤولياتهم في المؤسسة العمومية والخاصة على حد سواء[1] وبالتالي جعل الطالب فردا مساهما في تنمية الوطن والمجتمع من خلال تأسيسه على خلفية الوعي الاجتماعي الذي لا يخرج أبدا عن أنّ المهمة الموكلة إليه إنما هي مهمة واجب أداؤها لأجل الارتقاء بالوطن والأمة والتاريخ الذي ينتمي إليه.

من بين المهام التي تتكلّف الجامعة بتأديتها تكوين الإطارات التي يحتاج لها المجتمع معرفيا، فكريا أو فنّيا، صناعيا تكنولوجيا أو اقتصاديا.... في إطار عملية تخطيط وطني. علاوة على أنها تساهم وبصورة أكبر في "تطوير البحث وتنمية الرّوح العلمية"[2]، وهو ما يفرض عليها صورة منهجية العمل على إكساب الطالب، الذي هو مشروع إطار دولة وباحث علمي، مختلف المناهج البحثية، بغرض الإشراف على تعليم عال في مستوى التخصصات المقصودة والمطلوبة، لأجل ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية بما يتّفق مع الكفاءات المتوفّرة، إذ إنّ تلك نقطة حساسة لابدّ من الوعي بمدى خطورتها لأنّ الشخصية الوطنية للمجتمع لا تنعكس إلا فيه من حيث إنّه ضروري عليها توظيف واستثمار التراث والثروة الوطنيين على مستويات أرقى عالميا بحيث يمكن لهذه الشخصية الوطنية للمجتمع أن تبرز وتحدث لنفسها موقعا ومكانة في العالم، أي أن تصبح عالمية هي الأخرى، بحيث إنّ ذلك لن يتحقّق إلاّ بتحقيق التوازن ما بين التعليم والبحث العلمي وتطويرهما، حذو النعل بالنعل، وتأثير البحث على مستوى التعليم والبيداغوجيا بالأخص، ما يرفع أداء الجامعة، نفسها، الذي يميّزها عن المدرسة وعن مؤسسات التكوين الأخرى، فالمهمة تقع على كاهلها، بالأخص عند درجة التوعية والتكليف بمهمة النهوض بالمجتمع والوطن، نظرا لأنّ الجامعة تطرق باب التخصصات العلمية، وخصوصياتها لا فقط عمومياتها، ما يفرض تطوير المهارات البيداغوجية في التحصيل العلمي المتخصص، وعلى هذا فإنّ الوقوف على آليات التعليم، التدريس وأداء المهام البيداغوجية ليس بالأمر الهيّن وإنما هو القاعدة التي تحمل القمّة الشامخة، ولا تظهر

---

[1] - أنظر الخطابي، نفسه، ص 211.

[2]- بوخلخال (عبد الله)، **الملتقى الوطني حول البيداغوجيا في الجامعة**، ضمن حوليات جامعة الجزائر، عدد 7، 1993، الجزائر، ص 90.

في الوقت نفسه، فأفضل طرق التّحصيل والتكوين هي علّة أفضل نوعيات الإنجازات العلمية والعملية.

بتحقق هذه الخطوة يحصل تطابق ما بين مقاصد الجامعة وغايات البحث العلمي، إذ يذهب لوك فيري إلى أنّ الجامعة الحديثة قد "تأسست لمواجهة إيديولوجيا المنفعة التي كانت تجسّدها المدارس المختصة والجامعات القديمة، وقد عملت على الرّبط بين مجال المعرفة الخالصة (البحث عن الحقيقة) مع إدراج الجانب العملي من خلال القناعة التي مفادها أنّ المعرفة تساهم في التكوين، وعلى هذا الأساس فإنّ التكوين الجامعي كتكوين من أجل المعرفة يتطابق مع تكوين المعرفة الذي يسمح بالتكوين عن طريق المعرفة"[1] وبهذا يمكن أن يتشكّل مجتمع المعرفة الذي يولي قيمة كبرى لصناعة العلم والفرد صناعة قائمة على ما هو معرفي، دون النفعي، نظرا لأنّ الفارق ما بين هاتين الصورتين هو الفارق ما بين الزّائل والدّائم، فالبحث عن الحقيقة يؤسس وأمّا البحث عن المنافع إنّما هو استغلال ظرفي لعوامل مؤقتة سرعان ما تزول بزوال ما في المقصود من فائدة.

لا ينطبق، التحليل هنا، على مستوى الحياة الاجتماعية فقط بل يمتدّ لصالح كلّ تخصص، كلٌّ بما ينظر إليه، فالفيلسوف ينظّر وعالم النّفس يشخّص وعالم الاجتماع يمحّص الظواهر، وهذا بناء على أنّه لا وجود لفارق جوهري ومسافة زمانية ونوعية بين هذه المجالات وغيرها حيث إن التعليم الأساسي لا ينبغي أن يؤمن بوجود تلك الفجوة بينه وبين التعليم التطبيقي، أو بالأحرى ما يتجلى لاحقا في صورة البحث الأساسي والبحث التطبيقي، لأنّ الأزمة كلّها في الفصل ما بين هذين النمطين، والحال أنّه يكفي أن يتكوّن باحث اليوم، الذي كان طالب الأمس، على هذه الرؤية القائمة على إجراء التواصل والاستمرارية، فالعلوم والتخصّصات كلّها متصلة ببعضها البعض والعلم واحد سواء كان نظريا أم عمليا، إبستيمولوجيا أم تكنولوجيا، وهو ما ينبغي على الدّولة، أي المسيّر الأوّل للجامعة الإيمان به، ما يعني بأنّ رجال هذه الدّولة هم أيضا بحاجة إلى توعية اجتماعية مفادها ضرورة الإيمان بأنّ مهمة الجامعة واحدة لا تتجزّأ، أي لا وجود لتخصّصات وعلوم لها أهمية وأخرى غير ذات أهمية، وإذا كانت الجامعة والدولة المعنية بها ذات مسعى للرفع من شأنها وتنمية قدراتها فإنّه لا ينبغي عليها الكيل والنظر من العين الضيقة لبعض العلوم وإنما لابدّ من الاتّزان والعقلانية، لأنّ أزمة العلوم التقنية لا تحلّها إلاّ العلوم الاجتماعية والإنسانية والنظرية، أي أنّ العودة إلى العقلنة والوعي بمدى ضرورة وأهمية هذه العلوم مسألة تحقق ماهية الجامعة من حيث إنها تسعى لأن تجمع شمل أبنائها الذين يعيشون حاليا في شتات وفكاك، بغية استرجاعها لهيبتها، لتكون مشروعا بل واقع مجتمع ناجح وواع، أمله الارتفاع إلى مصاف المجتمعات الراقية فكرا وعلما وأدبا وفنّا ومعرفة على سبيل الشمولية التي تفترضها هذه الجامعة النظرية.

يغلب الظن على أنّ مسألة الوعي الاجتماعي تتحدّد بدءً من لحظة التيه التي يعيشها الطالب بصدد مسألة اختياره مجال تخصّصه، والحال أن إجراء مثل هذا الاختيار ليس بالأمر الهيّن، فهو ما

[1]- Ferry et Renault، ibid. P 266.

يتأسس عليه مستقبل جيل بكامله، أو بالأحرى هو مشروع أمّة ووطن، مشروع مجتمع واع وناجح يدرك حسن وأهمية قراراته وقدرته على دقة اختياراته.

يصبح التعليم، وفقا لما سبق، مهمة ذات بعدين أساسيين أولاهما أن يكون خدمة وثانيهما استثمارا، بحيث يكون مفروضا على كلّ فرد تأديته، فيكون الفرد بصدد القيام بواجب وطني يتمثّل في إنجاح مشروع "ديمقراطية التعليم" في بلاده، الأمر الذي يجعل منه مؤهّلا لتمثيل هذا البلد في صورة الجمع[1]. كما يكون أيضا استثمارا للدّولة فيما تملك من موارد بشرية بصورة أخص، فلا يُنظَر إليها بما هي مصدرا للموارد المادية التي يتمّ تحميلها منها بصورة آلية في شكلها الخام ويعاد بعد ذلك تصديرها إليها مصنّعة بأثمان باهظة، وإنما لابدّ من انتباه هذه الدّولة إلى قدراتها البشرية التي تزخر بها وتوظّفها أحسن توظيف، على الأقل، بدلا من أن تستورد موارد بشرية غريبة عنها باسم التخصّص والدقّة العالية في مجالاتها العلمية. أَوَليس حريّا بهذه الدول أن تستنفذ أموالها في استثمار طاقاتها البشرية المحلية عن طريق تكوينها بصورة جيّدة في جامعاتها بدلا من أن تستنزفها موارد الآخر وتستغل خزائنها التي تحتاجها في يوم من الأيام؟ !

لنتأمل وضعية الدول الرّائدة في العالم التي لا تسمح بهجرة رؤوس أموالها الرمزية، عقولها وأدمغتها، حتى تتمكّن، أكثر الإمكان، من استغلال طبيعياتها وأوّلياتها بدلا من اللجوء لمنطق التبعية والنزعة الاستهلاكية والاستيراد الذي ليس، والأمر أكيد، حلاّ لازدهار الوطن، علما بأن طريق التعامل والوعي بالزمان (الوقت) هي أيضا استثمار يجهله الكثير من مسيّري الدّولة المعنية، وعليه فلابدّ من التساؤل كيف يمكن لجامعة أن تخرّج طلبة ناجحين وباحثين لا يحسنون استغلال موردَيْن أكثر أهمية من الموارد الطبيعية هما: مورد الزمان وضرورة التفاعل مع الواقع المعيش والمتأزّم، واقع الذات بامتياز.

يتجلى الأمر واضحا، إنها مسألة وعي المجتمع في كليته المرتبطة أساسا بتكوين الجامعة للطالب بحيث إنه من اللازم أن تُدَرَّس وفي كل قسم من أقسامها وكل تخصص من تخصصاتها وفي كلّ مسار من مساراتها التعليمية مقاييس متعلّقة براهن التقدّم العلمي: فلسفيا، فكريا، اجتماعيا وتكنولوجيا لأن المسألة مرتبطة بمعرفة الذات، أي أنّه لابدّ على طالب اليوم، باحث المستقبل، أن يكون على وعي كلّي بالمهمة التي يُنتَظَرُ منه تأديتها وذلك وفقا لاستراتيجية متابعة الدّولة للثغرات الكامنة في مواقع مختلفة، إذ لابدّ من تكليف وسطاء بين الجامعة والحياة الاجتماعية، مكلفين بالبحث لأجل أن يعيّنوا مَوَاطِنَ الخلل سواء في مناهج التعليم وبرامجه أو في مَوَاطِنِ النقص على مستوى الحياة العملية أو في أجندات وحدات البحث العلمي نفسه، وهذا لأجل انتداب أشخاص بعينهم يقومون على أداء هذه المهام أحسن قيام، ومن ثمة يتمّ استثمار التعليم الجامعي والاستثمار فيه باسم التفاعل ما بين الجامعة والمجتمع الذي لازال لحدّ الآن يعيش بعيدا عنها بمسافات من الزّمان طويلة كما لو أنّها لا تتواصل معه إلاّ في القليل النادر وتلكم هي أزمة

[1]- بوخلخال (عبد الله)، **الملتقى الوطني حول البيداغوجيا في الجامعة**، ضمن حوليات جامعة الجزائر، عدد 7، 1993، الجزائر، ص 89.

التواصل بينهما: بين الجامعة والمجتمع، وبالتالي لابدّ من إعادة تحيين (Actualisation) هذه العلاقة بين طرفي مؤسستين للحياة العملية والنظرية.

تكمن ضرورة وجود هذه الآليات في رفع ميزتي الثبات والجمود اللتين لا تتحدّد ماهية العلم بهما، بل إنها تقوم على الحركية والصيرورة المتدفّقة، بما أن العلمَ كائن تتغيّر أحواله: ترتقي وتتدنّى بفعل الحركية والحيوية التي يمنحها إياه الباحث العلمي الذي لا يمكن أن يسكن سوى موطن الجامعة، أو على الأقل يولد منها، بما هي معقل له، نظرا لأن الجوّ فيها (الجامعة) لابد وأن يتميّز بروح الدّفع والحرية نحو الأمام، وهو ما يجعل منها حرما من الضرورة بمكان أن يحج إليه الباحث من حيث أتى، وأمّا البحث العلمي الذي يراه "فانيفار بوش" على أنه : مسيرة "تجري دونما اهتمام أو نظر إلى أهداف عملية...فهو يفضي إلى معرفة جديدة...تعمل على تكوين رأسمال علمي"[1]، أي ما يمكن تسميته بالبحث الأساسي، فمثلما أنّ للاقتصاد رأسمال مادي لابدّ وأن يكون للمعرفة رأسمالها الرمزي: الباحث العلمي من حيث تميّزه بقدرته العقلية على التساؤل المشروع حول جواهر الأمور والدافع لإيجاد أجوبة عنها، بينما البحث العلمي التطبيقي فذلك المرتبط أساسا بـ"حلّ لمشكلة عملية أو إنمائية أو تكنولوجية"[2]، شريطة التأكيد على ضرورة البحث الأساسي بما هو سيرورة تعرف ميلادها من الجامعة لا غير، فالبحث التطبيقي لوحده أو الفصل فيما بينه وبين الأساسي منه لا طائل منه.

لا يفيد، في المقابل، الصراع بين هذين المجالين والأرجح قطع كلّ قول فيه مثلما قام بذلك كْلاَيْن. ففيما يرويه أوبنهايمر "كان العالم الرياضي"هلبرت" من أكثر الحريصين على الرياضة المجرّدة في جامعة غوتنغن، بينما "كلاين" فإنه كان يرى في الرياضة قيامها على الأمور العملية، على خلاف هلبرت، وهو ما يؤكّده موقف هذا الأخير بعدما استخلفه كلاين في إلقاء كلمة خاصّة، نظرا لمرضه، مع توصيته إياه بالتأكيد على مسألة التناقض فيما بين هذين الطرفين (الرياضة المجرّدة والعملية)، إلا أن كلاين راح يصرّ على موقفه ويصرّح بما يلي: "كثيرا ما نسمع في هذه الأيام عن العداء القائم بين العلم والتكنولوجيا، ولكن هذا غير صحيح. أيها السيدات والسادة ليس صحيحا على الإطلاق"[3].

تكمن في تصريح كلاين دعوة دائمة إلى ضرورة النظر الفكري في مفاهيم البحث العلمي لأمور تجعل منه يتوافق وحاجيات الحياة الاجتماعية بدلا من بقائه في حياة النظر في المواجهات والصراعات الناتجة عن اختلاف جنسهما (كون الأول نظري والثاني تطبيقي)، ولذلك أوّل ما تبدأ هذه المهمة فإنها تنطلق من "التنقيح المعرفي المستمر للنظريات والمناهج، وتنقيح الإضافات التي تلحق بها، وتنقيح تطبيقاتها، ووضعها على الدّوام في مواجهة تجارب ومشكلات وتطبيقات

---

[1]- تشينغتشيونغوو، **البحث العلمي في جامعة المستقبل**، ضمن: الجامعة وإنسان الغد، منشورات العيد المئوي، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1976، ص92.

[2]- نفسه.

[3]- نفسه.

جديدة"[1]. هذا ما يُظهِرُ ضرورة التعامل مع البحث العلمي من منظور الحياة الاجتماعية العملية، ما يعني بأنّ أمور هذه الأخيرة هي التي تحدّد مسائل التنظيم والتمويل، أي أن النظريات والمناهج التي لا تخدم دراسة هذا المجتمع أو ذاك فإنّه لابدّ من التخلص منها أو وضعها في الأرشيف وعلى قارعة الطريق، ومن هنا فهي دعوة مباشرة لأن يضع الباحثون كلّ اهتماماتهم المتعلّقة بالبحث الأساسي في صلب الاهتمامات الاجتماعية التطبيقية، فَمَعلُومٌ أنه لن يتحقّق مدى نجاح العلم والبحث العلمي إلا إذا كان على وعي تام بمدى علاقته بالحياة الاجتماعية، ولكن في الوقت نفسه ينبغي ألا ينغمس الباحث كلية في الأمور الحسية للمجتمع لأنّ "القيام بأبحاث علمية بحتة شرط ضروري لخلق شروط ملائمة تساعد على تقدّم العلم"[2]، أي العلم النظري، وهي نفسها المهمة الابستيمولوجية للنقد العلمي، نقد نظري لعلم عملي، بغية احترام خصوصية كل من توجّهي البحث الأساسي والتطبيقي منه، فالهدف من الأوّل اكتشاف نظريات ومناهج جديدة بناء على مدى نجاح التطبيقي منه أو فشله وذلك بعد تقييم أهمية ودور النظريات والمناهج المطبَّقَة وبالتالي العمل على تصليحها وتنقيحها أو اكتشاف غيرها، ولعل هذه الفكرة هي التي تبرز أهمية الموقف الذي يدعو لإعطاء الاعتبار لمختلف أشكال الجامعة وعلى رأسها الشكلين المتمثّلين في "الجامعة النظرية"(L'université philosophique) و"الجامعة المقاوِلة" (L'université entreprise) من حيث إنّ المجتمع يحتاج إليهما معا، فهما تمثّلان صورتا البحث الأساسي والتطبيقي، وأيضا العلم النظري والعملي، نظرا لأوجه الاشتراك فيما بينهما إذ نجد بأنّ مهمة الجامعة التأملية والفلسفية تهتم بنقد العلم والعمل على تطويره بينما تقوم الجامعة المقاولة بمهمة البحث عن أحسن إجراءات وظروف تطبيق النظريات والمناهج المتوصَّل إليها، ما يعني بأنّ هناك تكاملا فعليا بينهما، وذلك من سمات وعي الرّاهن الجامعي الحديث الذي يعبّر بصورة واعية عن حياة المجتمع في حين لن يكون المجتمع إلا صورة ناجحة من مخططات الجامعة، وبالتالي فالعلاقة التي تربطهما هي علاقة مدى الوعي الذي يتمتّع به المجتمع بأهمية دور الجامعة في تحصيل أفضل الظروف لتحقيق تطوّره.

تتضح، بذلك، صورة الجامعة العصرية التي تتوافق مع المجتمع المعاصر، في إطار الوعي بالضرورات الاجتماعية الحالية، فمن دون الاعتراف بالانفتاح على الحياة الاقتصادية وخدمة المواطن بما هو كائن اجتماعي، سياسي وحقوقي أيضا، لا يمكن أن يتّفق الأمر مع أفكار الحداثة والديمقراطية الاجتماعية[3]، قصد تجسيد الجامعة المندمجة في المجتمع، والتي تؤمن بليبرالية البحث وأداء مهمة اجتماعية يكون فيها الأستاذ الباحث بمثابة خبير ومقاول يقدّم خبراته للمتعلّمين لا أستاذا فقط عالِماً يحاور من موقع الحقيقة المطلقة، وهذه الجامعة "لا تتضمّن الاعتراف بمبدأ

---

[1] - إبراهيم (عبد الله)، **البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، 2008، ص22.

[2]- نفسه.

[3] - أنظر الخطابي (عز الدين)، نفسه، ص 222.

الحرية الأكاديمية بل بحرية الاقتراح والمساءلة اللامشروطة، وعلاوة على ذلك الحق في المطالبة بما يحتاجه البحث والمعرفة والبحث عن الحقيقة"[1].

بيبليوغرافيا عامة:

1-إبراهيم (عبد الله)، البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، 2008.

2- ابن منظور، لسان العرب، المجلّد الأوّل، بيروت، دون تاريخ.

3- الخطابي (عزّ الدين)، أسئلة الحداثة ورهاناتها (في المجتمع والسياسة والتربية)، ط1، منشورات الاختلاف، بيروت، 2009.

4- بدوي (عبد الرحمن)، إمانويل كانط فلسفة القانون والسياسة، (ب ط)، وكالة المطبوعات، الكويت، (ب ت).

5- بوخلخال (عبد الله)،الملتقى الوطني حول البيداغوجيا في الجامعة، ضمن حوليات جامعة الجزائر، عدد 7، 1993، الجزائر.

6- تشينغتشيونغوو، البحث العلمي في جامعة المستقبل، ضمن: الجامعة وإنسان الغد، منشورات العيد المئوي، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1976.

7- حرب (علي)، أصنام النظرية وأطياف الحرية، (نقد بورديووتشومسكي)، ط1، سلسلة سياسة الفكر (II)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، 2001.

1-Derrida (J)، L'université sans condition، Galilée، Paris، 2001.

2- Ferry (L) et Renault (A)، Philosopher à 18 ans، Grasset، 1999، P 200.

3- Nietzsche (F)، Considérations inactuelles III et IV، Schopenhauer éducateur et Richard Wagner à Bayreuth، textes variantes établis par : G. Colli et M. Montinari، traduit de l'allemand par Henri-Alexis Baatsch، Pascal David، Cornélius Heim، Philippe Lacoue-Labarthe et Jean-Luc Nancy، folio، France، 1992.

4- Nietzsche (F)، Humain trop humain، traduction de A-M Desrousseaux et H.Albert، Revue par AngèleKremer-Marietti، introduction et notes par Angèle Kremer-Marietti، Librairie générale française، Paris، 1995.

[1]- Derrida (J)، L'université sans condition، Galilée، Paris، 2001، P 10.